

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 2 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ب.س/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال المذكورة أعلاه وعملية المراجعة الرقابية. علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة:

إن تعليمات معيار كفاية رأس المال تطبق على البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك. لدى البنك شركتين تابعتين: شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 80%) والتي تعمل في مجال الوساطة المالية، شركة التجاري للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 100%) والتي تعمل في مجال الاستثمار وتمتلك نسبة 32% في بنك الشام (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يقدر مجموع حصة البنك في شركات التأمين، والتي هي عرضة لمخاطر الائتمان المرجحة كالتالي:

الإسم	2009			2008		
	البلد	نسبة الملكية %	ألف دينار كويتي	البلد	نسبة الملكية %	ألف دينار كويتي
أ - شركة الصفاة للتأمين التكافلي	الكويت	10.00%	334	الكويت	10.00%	547

إن نسبة رأس المال قد تبلغ 18.21% (2008 : 15.52%) مقابل 16.22% (2008 : 15.54%) إذا تم إحتساب الاستثمار في شركات التأمين ضمن «الخصوم من شريحة رأس المال» عوضاً عن «التعرض للمخاطر المرجحة».

2 - هيكل رأس المال:

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,272,022,346 (31 ديسمبر 2008 : 1,272,022,346) سهماً عادياً، مصرح ومكتتب بها ومدفوعة بالكامل بقيمة أسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2009، يمتلك البنك 70,000 أو 0.01% (31 ديسمبر 2008 : لا شيء) من أسهمه الخاصة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

إن لدى البنك العناصر الأساسية التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)
127,202	127,202	1 - رأس المال المدفوع
-	-	2 - توزيعات أسهم مقترحة
66,791	66,791	3 - علاوة إصدار
63,601	63,601	4 - احتياطي قانوني
17,927	17,927	5 - احتياطي عام
91,814	91,960	6 - أرباح مرحلة
45,603	45,603	7 - احتياطي أسهم البنك الخاصة
691	816	8 - حصة الأقلية من الشركات التابعة المجمعة
(1,765)	(1,765)	9 - شهرة
(4,835)	(3,721)	10 - استثمارات أقلية مؤثرة في مؤسسات بنكية
-	-	11 - فائض رأس المال من شركات التأمين
-	(75)	12 - أسهم البنك الخاصة
407,029	408,339	مجموع الشريحة الأولى TIER 1 من رأس المال

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		ب - الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)
11,401	9,701	1 - احتياطي إعادة تقييم الموجودات (فقط 45%)
3,397	2,418	2 - احتياطي القيمة العادلة (فقط 45% متفق مع المدققين الخارجيين)
		3 - مخصصات عامة (خاضعة للحد الأقصى من 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)
35,305	29,310	
-	-	4 - قرض مساند
50,103	41,429	مجموع الشريحة الثانية TIER 2 من رأس المال
457,132	449,768	مجموع رأس المال المؤهل

3 - كفاية رأس المال:

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقتراحه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى البنك إطار للتخطيط وللتقييم وللتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للبنك مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. يقوم البنك بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود الأرضيات الداخلية العليا. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

أ - متطلبات رأس المال:

2008			2009		
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي		
متطلبات رأس المال	صافي المخاطر المرجحة للأصول	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	صافي المخاطر المرجحة للأصول	إجمالي التعرض
أ - مخاطر الإئتمان:					
-	-	170,215	-	-	35,144
-	-	280,909	-	-	406,467
-	-	-	-	-	-
329	2,738	13,689	-	-	-
-	-	-	-	-	-
65,846	548,716	1,521,580	13,431	111,925	525,723
130,490	1,087,415	2,523,177	102,675	855,624	1,626,246
-	-	-	-	-	-
44,580	371,501	411,207	48,005	400,045	444,274
-	-	-	-	-	-
1,533	12,779	26,795	25,139	209,489	257,171
87,787	731,561	1,394,543	84,840	706,997	1,459,565
330,565	2,754,710	6,342,115	274,090	2,284,080	4,754,590
المجموع					
ب - مخاطر السوق:					
-	-	-	-	-	-
1,215	10,127	7,598	1,005	8,379	6,287
205	1,705	2,558	364	3,035	4,555
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
1,420	11,832	10,156	1,369	11,414	10,842
المجموع					
21,033	175,276	147,351	20,790	173,250	145,819
353,018	2,941,818	6,499,622	296,249	2,468,744	4,911,251
المجموع					
ج - مخاطر العمليات					
المجموع					

ب - نسب رأس المال:

2008	2009
%15.54	%18.22
%13.84	%16.54

1 - مجموع نسبة رأس المال

2 - نسبة الشريحة الأولى TIER 1 من رأس المال

4 - إدارة المخاطر:

أ - التحكم بالمخاطر:

إن قطاع إدارة المخاطر في البنك هو وحدة مستقلة ومتخصصة، حيث تعمل بتبعية وظيفية مباشرة لرئيس المدراء العامين ورئيس الجهاز التنفيذي، من مسؤوليات القطاع الأولية تقييم ومراقبة وترشيح ورفع التوصيات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل. تم تعيين أفراد مخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. إن غياب أي من خطوط التقارير المباشرة وغير المباشرة أو التنسيق مع الأقسام الداخلية الأخرى، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للبنك تعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في البنك.

يتضمن إطار إدارة المخاطر الهيكل التنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة كامل الصلاحية لاعتماد الاستراتيجية والسياسة من خلال تلك اللجان. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في البنك للموافقة على عرض منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على كافة طلبات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الإدارة. كذلك، إن اللجنة مسؤولة على مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة بها. إن اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في البنك لاعتماد الاستثمارات وبعض الأمور التنفيذية التي تتجاوز صلاحيات الإدارة. تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية البنك الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر.

إن لجنة الائتمان هي اللجنة المخولة من قبل الإدارة التنفيذية لأخذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإقراض ضمن حدود معينة. إن من مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل الميزانية العمومية ومحفظة استحقاق الديون ومخاطر معدل الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة الاستثمار هي على صعيد مستوى تنفيذي آخر من لجنة أخذ القرارات لجميع شؤون الاستثمار. إن لجنة تكوين المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي يتخذها البنك مع مراقبة الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

بهدف إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى البنك سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات لإطار سليم لإدارة مخاطر البنك ككل. كما أن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة. بناء على استراتيجيات الأعمال والأداء الماضي والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضا القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقا قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستخدم في دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال البنك تبقى دائما تحت السيطرة وفقا لما يراه البنك، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للسلطات والجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك واللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى البنك بما يساهم في تمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة.

كما أن سياسات المخاطر تتناول أيضا الحاجة لإجراءات التحوط من المخاطر في حالات محددة. إن الإجراءات المرتبطة بقياس فاعلية عمليات التحوط تخضع للسياسات ذات الصلة بالتحوط، حيث تحتوي تلك السياسات على الإرشادات المطلوبة لإجراء عملية التحوط وأساليب تحديد فاعلية التحوط من المخاطر عند بدء عملية التحوط وفيما بعد بالإضافة إلى القواعد العامة الأخرى لمعاملات التحوط.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ب- مخاطر الائتمان:

يتم مراقبة مخاطر الائتمان عن طريق استخدام تقييم مقيم ائتمان محايد والتحليل الكلي لمحفظة الائتمان وتصنيف الأطراف الأخرى ومراقبة حدود التركيز، يتضمن تقرير المقيم الائتماني المحاييد مراجعة مفصلة لعروض فتح الائتمان قبل الموافقة عليها لكي تؤمن تقييم موضوعي لمخاطر الائتمان المرتبطة بها لمساعدة الصلاحيات المسؤولة عن منح الموافقة في اتخاذ قرارات الائتمان. إضافة إلى ذلك، إن المراجعة الموسعة على صعيد العملاء والمحافظ قد تتم بعد الموافقة لكي تقوم بالمراقبة والمراقبة بشكل فعال لمحفظة الائتمان الحالية.

إن نظام البنك في تصنيف المخاطر يتم بطريقة منظمة لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان. وتتضمن المقاييس التي يتم أخذها في الاعتبار عند تصنيف العملاء الحالة والأداء المالي، جودة المعلومات المالية والإدارة، الهيكل التنظيمي للتسهيلات، الضمانات والترتيبات المساندة ومخاطر البلاد عندما يكون ذلك مطبقاً. ويتبع النظام نطاق يتراوح مداها من نقطة إلى عشر نقاط، حيث تعتبر نقطة واحدة أفضل المخاطر وعشر نقاط أسوأ المخاطر. ويتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة أخرى وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي للتركيز الائتماني وهذه التعليمات تتطلب أن لا تتجاوز الحد الأقصى للتعرض للائتمان لأي من عملاء البنك عن 15% من رأس مال البنك.

ومن خلال عملية التحليل يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع محفظة مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس إفرادي، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر أسعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. أيضاً هناك حدود ائتمانية لكل بلد لضمان وجود محفظة ائتمانية متنوعة فيما يتصل بتصنيف البلدان والتعرضات الجغرافية. وتوفر السياسة الائتمانية الإرشادات التي توضح أن إنشاء معايير الإقراض وكافة القرارات الائتمانية يتم اتخاذها بعد الدراسة المتأنية لمتطلبات السياسة الائتمانية. هذا وتتم مراجعة السياسة الائتمانية وتحديثها بصورة مستمرة لكي تتماشى هذه السياسة مع المتطلبات الرقابية وكذلك متطلبات أعمال البنك. بالإضافة إلى ذلك، يتم التحكم في الائتمان الاستهلاكي (ائتمان الأفراد) عن طريق تطبيق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن والتي تتضمن حدود الإقراض على أساس إفرادي.

كما أن سياسات المخاطر تكملها سياسة إدارة المخاطر التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة. كما يتم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان ونوعية الائتمان. وقد تم تسهيل عملية قياس المخاطر على نطاق المحفظة باستحداث هيكل لاحتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض في حالات التعثر.

ج- مخاطر السوق:

إن مخاطر السوق هي احتمالية حدوث خسائر نتيجة للتغيرات العكسية في العوامل المتعلقة بالسوق مثل أسعار الصرف الأجنبية وأسعار الضمانات ومعدلات الفوائد وأسعار السلع. وقد يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار استبدال العملات الأجنبية التي يقوم البنك بالتجارة فيها وأيضاً في بعض المراكز الأخرى يتم تحديد قيمتها العادلة من معطيات ومقاييس السوق.

ويضع البنك حدود مخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر العملات الأجنبية، ويقوم البنك أيضاً بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخلياً لقياس القيمة عند المخاطر - وطريقة قياس القيمة عند المخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية لفترة 1250 يوم عمل من الملاحظة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدى 10 أيام من الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. ويتم قياس القيمة عند المخاطر ومضاهاتها مع الحدود الداخلية المستخدمة بهدف تحديد الحد الأقصى للتجاوز المسموح به بصورة منفصلة للعملات الأجنبية ومراكز التجارة بالأسهم.

يتم إعادة قياس القيمة عند المخاطر سنوياً ومقارنتها مع النتائج الفعلية للتحقق من صحتها.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ويتم مراقبة مخاطر العملات الأجنبية على أساس يومي من خلال حدود مطلقة للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشمل أيضا الحدود الكلية المطلقة بشكل صارم من قبل البنك. وتخضع العروض الاستثمارية لمراجعة مستقلة من قبل إدارة المخاطر وذلك قبل الموافقة على أي من هذه العروض بهدف تحديد المخاطر الرئيسية والتوصية على مخفضات مخاطر مناسبة. وتتم مراقبة مخاطر الأسهم في محفظة المتاجرة على أساس يومي من خلال مستويات داخلية للتجاوز المسموح به مثل حدود حجم المحفظة وحدود إيقاف الخسائر وحدود التركيز. ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقا للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة الاستثمارية الكلية لاستثمارات البنك وكذلك الاستثمارات الفردية تخضع لحدود مقدرة وإرشادات وضعها بنك الكويت المركزي.

د - مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في تلك المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بربحية البنك ورأس ماله والتي تنتج عن عدم قدرة البنك من الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها بدون تكبده لخسائر كبيرة، وتتضمن مخاطر السيولة عدم قدرة البنك على إدارة الانخفاضات أو التغيرات غير المتوقعة في مصادر التمويل كما تنتج أيضا نتيجة إخفاق البنك في التعرف أو مواجهة التغيرات التي قد تطرأ على أحوال السوق والتي قد تؤثر على إمكانية تسهيل الموجودات بصورة سريعة وبأقل خسارة في القيمة.

تم وضع حدود للحد الأقصى المسموح به لإدارة الفجوات التراكمية استنادا إلى تقارير الفجوة وكذلك الحدود المطلقة كنسبة القروض إلى الودائع. لكي يكون هناك تحكم أكبر على مخاطر السيولة، وتتولد تنيهاات داخلية على أساس ضوابط محددة مسبقا لضمان التزامها بالضوابط التنظيمية. ويتم تحسين إدارة مخاطر السيولة من خلال إدخال ضوابط لمحاولة تقييد تركيز الودائع من عميل واحد وأيضا الودائع التي تستحق خلال فترات زمنية معينة ومن ثم إتاحة مصادر تمويل متنوعة. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

بالإضافة إلى ذلك، إن سياسة السيولة لدى البنك تتطلب إجراء تخطيط مناسب بشكل دوري وأن الاختبارات الفعالة يتم القيام بها استنادا إلى تحاليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضا جزء من إطار إدارة السيولة.

هـ- مخاطر أسعار الفائدة:

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من التغيرات في أسعار الفائدة التي قد يكون لها أثر سلبي على أرباح البنك وعلى القيمة السوقية لموجوداته ومطلوباته، وتتمثل المصادر الرئيسية لمخاطر أسعار الفائدة في خطر إعادة التسعير، خطر منحني العائد، خطر الخيارات والخطر الأساسي.

تدار مخاطر أسعار الفائدة في الممارسات التجارية وفقا لسياسة إدارة مخاطر السوق. تظهر سياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة حد أدنى من التعليمات لتعرضات البنك في دفاتره وتستحق معظم موجودات ومطلوبات البنك خلال سنة واحدة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة، ويتم مراقبة تلك المخاطر بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية لإعادة التسعير / الاستحقاق محددة مسبقا، يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقا على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد ميل البنك لهذا الخطر. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحليل القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية تحت ظروف معينة محددة مسبقا.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

و - مخاطر العمليات:

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم الملائمة العمليات وأنظمة البنك والعاملين، أو من أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية وهي مخاطر الخسارة الناتجة من الإخفاق في التماسي مع القوانين والالتزامات التعاقدية وقلة العناية اللازمة في صياغة الوثائق والعقود وتتضمن أيضا التعرض للمقاضاة على كل جوانب أنشطة البنك ولا يتضمن هذا التعريف المخاطر الاستراتيجية أو تلك المتعلقة بسمعة البنك.

تركز إدارة مخاطر العمليات على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية والأنظمة وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن مراقبة التقييمات الشخصية، وبتطبيق الممارسات مثل مراجعة الإجراءات المتبعة على نطاق البنك. إن إدارة عمليات التأمين المتضمنة في هذا النظام تسهل نقل المخاطر بصورة معقولة وحذرة. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخليا والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث المرتقبة تؤمن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. ويتم إعداد خطة التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال على نطاق البنك ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضا إلى ضمان استمرارية الأعمال بحد أدنى من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

تقدم التغطية التأمينية تخفيفا جزئيا لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم سياسة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود السياسة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات التأمينية.

ز - مخاطر أخرى:

أدخلت السياسات لمخاطر أخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة، تحدد هذه السياسات الأدوار والمسؤوليات لمختلف حملة الأسهم في إدارة ومراقبة هذه المخاطر بالإضافة إلى ذلك استخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

5 - التعرضات للائتمان:

تظهر سياسة الائتمان لدى البنك معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى التي تعرفها السياسة الائتمانية، تلك المرتبطة بمعايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية... الخ. تتضمن أيضا سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استنادا إلى المبالغ/ وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات الائتمانية تتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تخضع قروض المدينين لمخصص مخاطر الائتمان المرتبط بانخفاض قيمة القروض، إذا كان هناك دليل موضوعي أنه ليس لدى البنك القدرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية. تعرف القيمة الاستردادية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما فيها المبالغ المستردة عن الضمانات والكفالات، مخصومة استنادا إلى سعر الفائدة الفعلي الأصلي وسعر الفائدة الحالي للقروض ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة على التوالي. إن الخسارة الناتجة من الانخفاض في القيمة تدرج ضمن بيان الدخل.

يتم تعريف المديونيات التي مضى تاريخ استحقاقها و الرديئة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب المخصصات المحددة العامة بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بالمخصصات والمعايير المحاسبية المطبقة. إن تعليمات

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة تظهر الفرق بين التسهيلات المقدمة للأفراد والشركات والتسهيلات المقدمة لجهات سيادية. وبناء على ذلك يتم تطبيق قواعد محددة للتسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة على النحو المبين أدناه:

فترة عدم الانتظام		البند والمخصص المطلوب
أخرى مع استبعاد القروض السيادية	القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة	
حتى 90 يوم	لا تتعدى 3 شهور	بشأنها ملاحظات - بناء على تقدير الإدارة
من 91 إلى 180 يوم	من 3 شهور إلى أقل من 6 شهور	دون المستوى - 20% مخصص
من 181 إلى 365 يوم	من 6 شهور إلى أقل من 12 شهرا	مشكوك بها - 50% مخصص
أكثر من 365 يوم	من 12 شهرا وأكثر والعملاء المتخذ بحقهم إجراءات قانونية	رديئة - 100% مخصص

بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% لتسهيلات الائتمان النقدية و0.5% لتسهيلات الائتمان الغير النقدية والتي لم يتم احتساب مخصص محدد لها، بموجب هذه التعليمات. بغض النظر عن المخصص العام المطلوب، يتم احتساب مخصص المحفظة والذي يتمثل بالمخصصات العامة الإضافية على بعض المحافظ. يتم تحديد هذه المحافظ استنادا إلى بعض المعايير كالقطاع الاقتصادي ومجموعة الحسابات تحت المراقبة ومخاطر البلاد... الخ. إن السبب المنطقي من مخصص المحفظة هو إظهار المخصص العام بشكل أوضح، وأيضا لاحتساب أية خسائر قروض محتملة في المستقبل بسبب تأثيرات دورة الأعمال.

يتم استخدام مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان لاحتساب كفاية رأس المال التي تتلائم مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. إن هذه المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان والمسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وهي MOODY'S, STANDARD & POOR, FITCH. إن التصنيفات الائتمانية المعلنة يتم ترجمتها في صورة أوزان مخاطر محددة تماشياً مع مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي وعلى النحو المحدد في تعليمات بنك الكويت المركزي. وتتضمن المصفوفة تطبيق أوزان مخاطر محددة للتصنيفات المعلنة المختلفة وفقاً لما هو محدد في التعليمات ويتم تطبيق مصفوفة منفصلة لبنود مختلفة من المطالبات والتي يتم تصنيفها فيما بعد في حالة المطالبات على البنوك إلى تعرضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

أ - إجمالي التعرض للائتمان

2008			2009			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	170,215	170,215	-	35,144	35,144	1 - أرصدة نقدية
-	280,909	280,909	-	406,467	406,467	2 - مطالبات على السيادة
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	13,689	13,689	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
376,278	1,145,302	1,521,580	92,239	433,484	525,723	6 - مطالبات على البنوك
1,513,603	1,009,574	2,523,177	906,296	719,950	1,626,246	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
12,953	398,254	411,207	20,043	424,231	444,274	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
1,867	24,928	26,795	382	256,789	257,171	11 - التعرض للقروض المتأخرة
74,494	1,320,049	1,394,543	90,004	1,369,561	1,459,565	12 - موجودات أخرى
1,979,195	4,362,920	6,342,115	1,108,964	3,645,626	4,754,590	

ب - متوسط إجمالي التعرض للائتمان

2008			2009			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	78,597	78,597	-	75,484	75,484	1 - أرصدة نقدية
-	288,318	288,318	-	333,619	333,619	2 - مطالبات على السيادة
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	4,563	4,563	-	4,563	4,563	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
392,837	1,288,325	1,681,162	236,505	733,592	970,097	6 - مطالبات على البنوك
1,478,841	1,296,001	2,774,842	1,177,200	850,075	2,027,275	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
12,347	388,432	400,779	17,653	415,382	433,035	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
622	20,525	21,147	8,925	176,503	185,428	11 - التعرض للقروض المتأخرة
61,517	973,784	1,035,301	79,048	1,329,873	1,408,921	12 - موجودات أخرى
1,946,164	4,338,545	6,284,709	1,519,331	3,919,091	5,438,422	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ج - مجموع التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
35,144	-	-	-	-	35,144	1 - أرصدة نقدية
406,467	-	-	-	-	406,467	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
525,723	3,058	3,748	28,836	223,585	266,496	6 - مطالبات على البنوك
1,626,246	4,134	319	49,853	81,370	1,490,570	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
444,274	7	-	32	177	444,058	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
257,171	2	1	737	29,827	226,604	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,459,565	-	2,957	2,197	3,084	1,451,327	12 - موجودات أخرى
4,754,590	7,201	7,025	81,655	338,043	4,320,666	
%100.0	%0.2	%0.1	%1.7	%7.1	%90.9	نسبة التعرض للإئتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2008
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
170,215	-	-	-	-	170,215	1 - أرصدة نقدية
280,909	-	-	-	-	280,909	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
13,689	-	-	-	-	13,689	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,521,580	72,036	7,892	186,986	1,108,284	146,382	6 - مطالبات على البنوك
2,523,177	-	4	89,484	47,843	2,385,846	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
411,207	-	-	-	-	411,207	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
26,795	-	-	-	1,119	25,676	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,394,543	-	6,038	2,782	3,438	1,382,285	12 - موجودات أخرى
6,342,115	72,036	13,934	279,252	1,160,684	4,816,209	
%100.0	%1.1	%0.2	%4.4	%18.3	%75.9	نسبة التعرض للإئتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

د - تعرض للإلتزام الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
35,144	-	-	-	-	35,144	1 - أرصدة نقدية
406,467	-	-	-	-	406,467	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
433,484	120	2,510	4,697	160,555	265,602	6 - مطالبات على البنوك
719,950	4,134	-	1,801	18,904	695,111	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريق
424,231	-	-	-	-	424,231	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
256,789	2	1	737	99,827	226,222	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,369,561	-	2,957	2,197	3,084	1,361,323	12 - موجودات أخرى
3,645,626	4,256	5,468	9,432	212,370	3,414,100	
%100.0	%0.1	%0.1	%0.3	%5.8	%93.6	نسبة التعرض للإلتزام الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2008
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
170,215	-	-	-	-	170,215	1 - أرصدة نقدية
280,909	-	-	-	-	280,909	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
13,689	-	-	-	-	13,689	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,145,302	224	7,505	102,750	891,113	143,710	6 - مطالبات على البنوك
1,009,574	-	-	3,518	4,768	1,001,288	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريق
398,254	-	-	-	-	398,254	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
24,928	-	-	-	1,119	23,809	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,320,049	-	6,038	2,782	3,438	1,307,791	12 - موجودات أخرى
4,362,920	224	13,543	109,050	900,438	3,339,665	
%100.0	%0.0	%0.3	%2.5	%20.6	%76.5	نسبة التعرض للإلتزام الممول عن طريق القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

هـ - التعرض للإئتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1 - أرصدة نقدية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
92,239	2,938	1,238	24,139	63,030	894	6 - مطالبات على البنوك
906,296	-	319	48,052	62,466	795,459	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
20,043	7	-	32	177	19,827	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
382	-	-	-	-	382	11 - التعرض للقروض المتأخرة
90,004	-	-	-	-	90,004	12 - موجودات أخرى
1,108,964	2,945	1,557	72,223	125,673	906,566	
%100.0	%0.3	%0.1	%6.5	%11.3	%81.7	نسبة التعرض للإئتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2008
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1 - أرصدة نقدية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
376,278	71,812	387	84,236	217,171	2,672	6 - مطالبات على البنوك
1,513,603	-	4	85,966	43,075	1,384,558	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
12,953	-	-	-	-	12,953	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
1,867	-	-	-	-	1,867	11 - التعرض للقروض المتأخرة
74,494	-	-	-	-	74,494	12 - موجودات أخرى
1,979,195	71,812	391	170,202	260,246	1,476,544	
%100.0	%3.6	%0.0	%8.6	%13.1	%74.6	نسبة التعرض للإئتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

و- مجموع التعرض للإئتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

المجموع	ألف دينار كويتي				حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2009
	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر		
35,144	-	-	-	-	35,144	1 - أرصدة نقدية
406,467	5,342	62,606	88,557	100,258	149,704	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
525,723	9,407	20,108	20,891	132,237	343,080	6 - مطالبات على البنوك
1,626,246	485,159	335,698	267,600	322,803	214,986	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
444,274	414,696	9,880	8,206	7,612	3,880	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
257,171	28	-	-	29,718	227,425	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,459,565	323,243	109,968	163,399	483,878	379,077	12 - موجودات أخرى
4,754,590	1,237,875	538,260	548,653	1,076,506	1,353,296	
						نسبة مجموع التعرض للإئتمان عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية
%100.0	%26.0	%11.3	%11.5	%22.6	%28.5	

المجموع	ألف دينار كويتي				حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2008
	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر		
170,215	-	-	-	-	170,215	1 - أرصدة نقدية
280,909	5,341	59,457	70,065	65,288	80,758	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
13,689	-	-	13,689	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,521,580	52,285	258,034	215,867	363,852	631,542	6 - مطالبات على البنوك
2,523,177	664,711	710,161	465,463	468,206	214,636	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
411,207	379,211	7,774	5,324	4,886	14,012	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
26,795	28	355	-	21,513	4,899	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,394,543	514,261	120,235	148,750	203,059	408,238	12 - موجودات أخرى
6,342,115	1,615,837	1,156,016	919,158	1,126,804	1,524,300	
						نسبة مجموع التعرض للإئتمان عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية
%100.0	%25.5	%18.2	%14.5	%17.8	%24.0	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ز - التعرض للإلتزام الممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
35,144	-	-	-	-	35,144	1 - أرصدة نقدية
406,467	5,342	62,606	88,557	100,258	149,704	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
433,484	1,392	12,917	15,864	88,860	314,451	6 - مطالبات على البنوك
719,950	170,574	180,524	134,409	155,054	79,389	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
424,231	411,194	5,275	4,796	2,350	616	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10- القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
256,789	28	-	-	29,718	227,043	11- التعرض للقروض المتأخرة
1,369,561	322,772	75,488	146,514	478,987	345,800	12- موجودات أخرى
3,645,626	911,302	336,810	390,140	855,227	1,152,147	
						نسبة التعرض للإلتزام الممول عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية
%100.0	%25.0	%9.2	%10.7	%23.5	%31.6	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2008
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
170,215	-	-	-	-	170,215	1 - أرصدة نقدية
280,909	5,341	59,457	70,065	65,288	80,758	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
13,689	-	-	13,689	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,145,302	14,590	10,287	172,548	330,210	617,667	6 - مطالبات على البنوك
1,009,574	296,040	274,997	208,211	208,955	21,371	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
398,254	376,942	4,910	3,215	1,711	11,476	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10- القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
24,928	28	355	-	21,513	3,032	11- التعرض للقروض المتأخرة
1,320,049	513,762	117,524	123,443	190,906	374,414	12- موجودات أخرى
4,362,920	1,206,703	467,530	591,171	818,583	1,278,933	
						نسبة التعرض للإلتزام الممول عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية
%100.0	%27.7	%10.7	%13.5	%18.8	%29.3	



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ح - تعرض الائتمان الغير ممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

المجموع	ألف دينار كويتي					كما في 31 ديسمبر 2009
	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1 - أرصدة نقدية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
92,239	8,015	7,191	5,027	43,377	28,629	6 - مطالبات على البنوك
906,296	314,585	155,174	133,191	167,749	135,597	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
20,043	3,502	4,605	3,410	5,262	3,264	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
382	-	-	-	-	382	11 - التعرض للقروض المتأخرة
90,004	471	34,480	16,885	4,891	33,277	12 - موجودات أخرى
1,108,964	326,573	201,450	158,513	221,279	201,149	
%100.0	%29.4	%18.2	%14.3	%20.0	%18.1	نسبة التعرض للائتمان غير الممول عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية

المجموع	ألف دينار كويتي					كما في 31 ديسمبر 2008
	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1 - أرصدة نقدية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
376,278	37,695	247,747	43,319	33,642	13,875	6 - مطالبات على البنوك
1,513,603	368,671	435,164	257,252	259,251	193,265	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
12,953	2,269	2,864	2,109	3,175	2,536	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
1,867	-	-	-	-	1,867	11 - التعرض للقروض المتأخرة
74,494	499	2,711	25,307	12,153	33,824	12 - موجودات أخرى
1,979,195	409,134	688,486	327,987	308,221	245,367	
%100.0	%20.7	%34.8	%16.6	%15.6	%12.4	نسبة التعرض للائتمان غير الممول عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ط - إنخفاض قيمة القروض عن طريق المحفظة المعيارية

2008			2009			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	
-	-	-	-	-	-	1 - أرصدة نقدية
-	(72,692)	72,692	-	(77,512)	77,512	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	(4,121)	4,121	16,863	(20,550)	37,413	6 - مطالبات على البنوك
20,768	(32,396)	53,164	235,756	(132,953)	368,709	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
4,160	(7,484)	11,644	4,171	(11,712)	15,883	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
24,928	(116,693)	141,621	256,790	(242,727)	499,517	

ي - المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل عن طريق المحفظة المعيارية

2008		2009		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	
-	-	-	-	1 - أرصدة نقدية
-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	20,003	-	6 - مطالبات على البنوك
28,995	66,746	78,566	52,971	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
780	5,267	2,082	6,111	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	15,107	-	15,953	12 - موجودات أخرى
29,775	87,120	100,651	75,036	



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ك - انخفاض قيمة القروض والمخصصات عن طريق القطاع الجغرافي

2008			2009			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	
24,927	(25,619)	50,546	227,706	(137,007)	364,713	الكويت
-	(4,363)	4,363	29,084	(12,621)	41,705	آسيا
-	(2,278)	2,278	-	(3,374)	3,374	أوروبا
-	(11,741)	11,741	-	(12,213)	12,213	أمريكا
-	(72,692)	72,692	-	(72,512)	72,512	أخرى
24,927	(116,693)	141,620	256,790	(242,727)	499,517	

كما في 31 ديسمبر 2009، هناك مخصص عام بمبلغ 74,436 ألف دينار كويتي (2008 : 87,120 ألف دينار كويتي) يتعلق بدولة الكويت.

ل - الحركة على المخصصات

2008			2009			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
171,393	65,070	106,323	203,813	87,120	116,693	المخصصات في 1 يناير
(3,248)	-	(3,248)	(3,089)	-	(3,089)	مبالغ مشطوبة
5,095	-	5,095	5,640	-	5,640	فروقات تحويل
1,569	-	1,569	2,614	-	2,614	مستردات
(123)	-	(123)	(4,316)	-	(4,316)	مضاف لبنك الكويت المركزي
29,127	22,050	7,077	113,101	(12,084)	125,185	بيان الدخل
203,813	87,120	116,693	317,763	75,036	242,727	المخصصات في 31 ديسمبر

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

م - التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

2008		2009	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان	التعرضات المصنفة	التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان	التعرضات غير المصنفة
170,215	-	35,144	-
281,880	-	406,627	-
-	-	-	-
13,689	-	-	-
-	-	-	-
669,231	551,436	272,842	202,821
1,157,140	-	916,326	-
-	-	-	-
374,037	-	404,344	-
-	-	-	-
13,769	-	222,576	-
650,549	-	600,334	-
3,330,510	551,436	2,858,193	202,821

6 - تخفيف خطر الائتمان:

لا يتم تصفية أي بنود، سواء ضمن الميزانية العمومية أو ضمن بنود خارج الميزانية العمومية، في طريقة احتساب كفاية رأس المال.

تعرض سياسة الائتمان لدى البنك التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن: الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات... الخ. طبقاً لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص، تتطلب السياسة الائتمانية المعمول بها لدى البنك إعادة تقييم ضمانات الأسهم المقدمة، بالإضافة إلى ذلك، وفي حالة الضمانات المقدمة بعمولات أجنبية مختلفة يتم تقييم الضمانات على أساس يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل بالبنك لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بالبنك بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحيد لتصنيف الأسهم المقبولة لدى البنك كضمانات للتسهيلات الائتمانية، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

وتشتمل الضمانات المقبولة لدى البنك على النقد والكفالات المصرفية والأسهم والعقارات وما إلى ذلك ووفقاً لشروط معينة تتعلق بالضمانات المؤهلة والهوامش المطلوبة على النحو المحدد في السياسة الائتمانية للبنك. كما أن عناصر تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لاحتساب كفاية رأس المال تتضمن الضمانات المقدمة في صورة نقد وأسهم والكفالات وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال. ولأغراض احتساب كفاية رأس المال، فإن الفئة الأساسية لضمانات للأطراف المقابلة الضامنة هي البنوك ذات التصنيفات المقبولة والأسهم المحلية المدرجة والتي تشكل النوع الرئيسي للضمانات والجزء الأكبر من الضمانات المستخدمة لتخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لكفاية رأس المال.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

تم تغطية انكشاف البنك لمخاطر الائتمان من خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

2009				كما في 31 ديسمبر 2009
ألف دينار كويتي				
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	35,144	1 - أرصدة نقدية
-	-	-	406,467	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	525,723	6 - مطالبات على البنوك
-	195,132	516,231	1,626,246	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
-	28,577	12,279	444,274	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
-	34,289	62,958	257,171	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	806,552	866,961	1,459,565	12 - موجودات أخرى
-	1,064,550	1,458,429	4,754,590	

2008				كما في 31 ديسمبر 2008
ألف دينار كويتي				
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	170,215	1 - أرصدة نقدية
-	-	-	280,909	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	13,689	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	1,521,580	6 - مطالبات على البنوك
-	385,309	349,250	2,523,177	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
-	29,411	36,428	411,207	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
-	11,532	17,105	26,795	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	691,348	907,228	1,394,543	12 - موجودات أخرى
-	1,117,600	1,310,011	6,342,115	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

7 - متطلبات رأس المال لمخاطر السوق:

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي :

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	1 - مخاطر مراكز سعر الفائدة
1,215	1,005	2 - مخاطر مراكز الأسهم
205	364	3 - مخاطر العملات الأجنبية
-	-	4 - مخاطر السلع
-	-	5 - الخيارات
1,420	1,369	

8 - مخاطر العمليات:

يستخدم البنك الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر العمليات والبالغة 20,790 ألف دينار كويتي (2008 : 21,033 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال.

9 - مركز حقوق الملكية:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (محفظة الأسهم) محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن بعض الحصص في الصناديق المدارة من قبل البنك مأخوذة لتتوافق مع التعليمات التي تتطلب من البنك بصفته مدير الصندوق، بامتلاك 5% كحد أدنى من الوحدات المصدرة. إن امتلاك أدوات حقوق الملكية (الأسهم) الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناء على توقع البنك لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) تدرج في دفاتر البنك ضمن استثمارات متاحة للبيع. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، عند استبعاد أو انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، يتم تحويل أية تعديلات في القيمة العادلة السابقة والمدرجة في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أو استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة أو طرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. تعتبر إدارة البنك إن الاستثمارات المتاحة للبيع في الأسهم قد تعرضت لهبوط في قيمتها عند وجود هبوط مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) في دفاتر البنك هي على الشكل التالي :

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
83,427	165,530	1 - قيمة الاستثمارات المفصّل عنها في الميزانية العمومية
		2 - نوعية وطبيعة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع:
31,879	126,566	- أسهم مسعرة
51,548	38,964	- أسهم غير مسعرة
83,427	165,530	
39,301	18,192	3 - الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
		4 - مجموع الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في الميزانية العمومية ولكن ليس من خلال بيان الدخل
(2,775)	2,281	
-	1,026	5 - 45% من بند 4 والمتضمنة في الشريحة 2 TIER من رأس المال
9,678	19,713	6 - متطلبات رأسمالية متاحة للبيع

10 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك:

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك، تظهر السياسة تعليمات التخطيط لخطر سعر الفائدة، والتقرير والتحوط. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني.

على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو :

2008		2009		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
التأثير على العائد		التأثير على العائد		
±@%2	±@%1	±@%2	±@%1	
17,192	8,596	19,188	9,594	دينار كويتي
8	4	921	461	دولار أمريكي
220	110	64	32	عملات أخرى
± 17,420	± 8,710	± 20,173	± 10,087	